

الفصل الثاني :

المدير المالي واستخدام التحليل المالي بغرض منح الائتمان

الهدف من عرض هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على التحليل المالي ، يقدم هذا الفصل تحليلاً لأهم مفاهيم التحليل المالي ، الأهداف ، الأهمية .

أولاً : الهدف من التحليل المالي للميزانية والحسابات الختامية:

هو الوقوف على مدى توازن الهيكل التمويلي للمشروع أي مدى تناسب موارده الذاتية بالنسبة للحجم الكلي للاستثمارات فيه ومدى تمتعه بالسيولة المناسبة لتسيير نشاطه ، والوقوف على مدى تطور نشاط المشروع من مبيعات ومشتريات وإجمالي ربح وصافي الربح والوقوف على العلاقات النسبية بين هذه الأرقام والموارد الذاتية للمشروع للتعرف على مدى ربحية المشروع ولقارنتها بربحية المشروعات المماثلة ، وكذا التعرف على معدلات دوران البضاعة ومدد التخزين لمقارنتها بالمعدلات المماثلة لدى المشروعات التي تعمل في نفس المجال وبصفة عامة فإن الهدف الأساسي من إجراء التحليل المالي هو الوقوف على مدى نجاح المشروع في توجيه موارده بالأسواق المناسب وتحقيق العائد الذي يتناسب مع ذلك .

أوجه استغلال الأموال المستثمرة في المشروع:

تنقسم الأرصدة المدنية التي تمثل الأصول أو الموجودات أي أوجه استغلال الأموال

المستثمرة إلى المجموعات التالية :

مجموعة الأصول الثابتة :

عبارة عن الأصول التي يملكها أو يقتنيها المشروع بقصد استخدامها في عمليات الإنتاج لمدة تزيد عن فترة مالية واحدة ، ويتم استرداد قيمتها عن طريق تحميل كل فترة مالية بجزء من هذه القيمة (الإهلاك) ويدخل في نطاق الأصول الثابتة الأرصدة التي تمثل أصولاً معنوية ، وهي أصول غير ملموسة ذات قيمة مادية مثل الشهرة وحقوق الاختراع وحقوق الامتياز .

مجموعة الأصول المتداولة :

المقصود بها الأصول التي يقتنيها المشروع بقصد الاتجار فيها بحالتها أو بعد إجراء عمليات تحويلية أو صناعية عليها بشكل أو بآخر وكذلك جميع الأصول التي تنشأ خلال المراحل المختلفة التي تمر بها السلعة حتى تحول إلى نقد ، وعلى ذلك فأهم عناصر الأصول المتداولة المخزون السلعي من مواد خام ومهبات وصناعة غير تامة الصنع وبضائع جاهزة والنقدية بالبنك والخزينة وأوراق القبض والمدينين .

الأرصدة المدينة الأخرى :

تحتوي هذه المجموعة على الأرصدة المدينة التي لا تمثل أصلاً ثابتاً أو متداولاً بالمعاني التي سبق شرحها وهي تتمثل في أرصدة الإيرادات المستحقة والمصروفات المقدمة التي ترتب على التسويات الجردية بقصد تحديد نتيجة نشاط المشروع وكذا في الخسائر المرحلة وفي أرصدة المصروفات الإيرادية المؤجلة .

نود أن نذكر أن اعتبار أي أصل من الأصول ثابتاً أو متداولاً يتوقف على طبيعة نشاط المنشأة كالألات في مصنع النسيج تعتبر أصلاً ثابتاً إلا أنها أصلاً متداولاً إذا كانت المنشأة تقوم بصنع هذه الألات .

مصادر الأموال أو الخصوم :

رأس المال .

+ الاحتياطيات .

- الخسائر

الموارد الذاتية .
 + المخصصات .
 + القروض طويلة ومتوسطة الأجل
 الموارد طويلة ومتوسط الأجل .

الخصوم المتداولة :

وهي عبارة عن الديون التي تستحق السداد ، على المنشأة خلال عام (وهي المقابلة لمجموعة الأصول المتداولة) وتتمثل في البنوك ، الدائنون وأوراق الدفع ... الخ . الخصوم الأخرى (الأرصدة الدائنة الأخرى) :
 وتتمثل في مصروفات مستحقة أو إيرادات مقدمة ... الخ .
 يجب على المحلل للمركز المالي أن يراعي أن تكون القوائم المالية معتمدة على المحاسب القانوني ومراعاة أيضاً التحفظات التي قد بوردها عليها والكشوف التفصيلية التي ترفق بها وبالحسابات الختامية .

التحليل له طريقتين :

التحليل الرأسي :

وهو دراسة مركز مالي واحد للمنشأة في تاريخ معين دون النظر إلى المراكز المالية في السنوات السابقة وذلك باستخراج مجموعة النسب المحاسبية التحليلية .

التحليل الأفقي :

هو دراسة مركز مالي في تاريخ معين مقارنة بمراكز مالية لعدة سنوات مع مقارنة نسب السنة الحالية مع نسب السنوات السابقة .

يقوم الباحث الائتماني قبل البدء في عملية التحليل بإعادة تبويب الميزانية تبيوياً يتمشى مع الهدف من التحليل وذلك بحيث يسهل استخدامها لإعطاء دلالات واضحة على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة وذلك على الوجه التالي :-

صافي أصول ثابتة (بعد خصم الاستهلاكات) وشبه ثابتة

<u>الموارد الذاتية</u>	<u>أصول متداولة</u>
رأس المال	مخزون سلمي
+ الاحتياطيات	مدينون
+ الأرباح غير الموزعة	+ أ. ق مطروحاً
أو الفائض المرحل	م . د . م
- الأصول الوهمية والخسائر	نقدية بالصندوق والبنوك
رأس المال المستثمر	<u>أرصدة مدينة أخرى</u>
<u>المخصصات</u>	تأمينات - أمانات - مصروفات
<u>قروض طويل الأجل ومتوسطة</u>	نقدية - إيرادات مستحقة .. الخ
<u>خصوم متداولة</u>	
بنوك	
دائنون و أ . د	
خصوم متداولة أخرى	
أرصدة دائنة أخرى	

الجانب الأيمن من الميزانية هو جانب الموجودات أو الأصول / أما الجانب الأيسر فهو جانب مصادر الأموال أو الخصوم .

الجانب الأيسر	الجانب الأيمن
مصادر الأموال مقسمة	وسائل استخدام هذه المصادر
إلى المصادر الذاتية	موزعة بين الأصول الثابتة
المصادر الخارجية	والتداولة الأخرى

مجموع كل من الجانبين يمثل الأموال المستثمرة

الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة = رأس المال العامل للمشروع

أهم النسب المالية :

أولاً : مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة :

$$100 \times \frac{\text{صافي المصادر الذاتية}}{\text{صافي مجموع الميزانية}}$$

وتوضح هذه النسبة مصادر تمويل المنشأة وتوزيعها بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على تزايد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية (بنوك ، دائنون) في تمويل نشاطها .

$$100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة وشبه الثابتة}}{\text{صافي المصادر الذاتية}}$$

وتوضح هذه النسبة الجزء من حقوق أصحاب المنشأة المستثمر في الأصول الثابتة وشبه الثابتة (الجزء المجمد من رأس المال) وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان لذلك آثار سلبية على مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية تتراوح بين 35% في المنشآت التجارية في حين تبلغ نحو 75% في المؤسسات الصناعية .

$$100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة وشبه الثابتة}}{\text{صافي المصادر الذاتية} + \text{القروض طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{المخصصات}}$$

إذا كانت النسبة تقل عن 100% كلما كان ذلك مؤشراً على كفاية الموارد طويلة ومتوسطة الأجل لتغطية أصول المنشأة الثابتة وشبه الثابتة وعلى العكس في حالة زيادتها عن 100% فهذا يدل على لجوء الشركة إلى تمويل جزء من تلك الأصول عن طريق المصادر الخارجية قصيرة الأجل وكلما زاد هذا الجزء كلما كان هذا دليلاً على وجود خلل في الهيكل التمويلي للمنشأة .

ثانياً : نسب قياس المقدرة على الدفع :

$$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي تتحرك في الأحوال العادية والمراحل المختلفة للإنتاج حتى تصبح نقدية أو ما يعادلها لها الخصوم فهي الديون التي على المنشأة للغير

وتستحق الدفع خلال عام وتتم نتيجة للعمليات العادية للمنشأة .
والسبب في اتخاذ هذه النسبة مقياساً للدلالة على مقدرة المؤسسة على الدفع إلى أن الأصول المتداولة تعتبر المصدر الأول الذي يرجع إليه لسداد المطلوبات المتداولة في مواعيد استحقاقها نظراً لسهولة تحويلها إلى نقدية (درجة سيولتها كبيرة) بما يتفق مع حال هذه المطلوبات .
إذا كان معدل التداول 2 : 1 يكون مقبولاً حيث أن رأس المال العامل لا يخصص فقط لسداد المطلوبات المتداولة ولكنه مطلوب أيضاً لسداد مطلوبات المنشأة الجارية وسداد الالتزامات اللازمة لتسيير دورة الإنتاج .

الأصول المتداولة - المخزون وهي أكثر تحفظ من النسبة السابقة .

الخصوم المتداولة

النقدية بالصندوق والبنوك

الخصوم المتداولة

وتشير هذه النسبة إلى معيار السيولة السريع أي قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها العاجلة (كدفع أجور عمال - شراء خامات) .

ثالثاً : دراسة مكونات الأصول المتداولة :

باستخراج النسبة المثوية لكل بند من هذه الأصول بالنسبة لمجموع الأصول المتداولة .

المخزون أو النقدية الخ

الأصول المتداولة

رابعاً : دراسة سياسة التخزين :

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون تام الصنع}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

$$\frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \text{متوسط فترة التخزين}$$

وهذا يعتبر مؤشر للتعرف على سياسة التخزين بالمنشأة وماذا كان هناك سرعة في تصريف البضائع ويختلف المعدل من سلعة إلى سلعة ومن صناعة إلى صناعة 40 يوماً مثلاً مقبولة لصناعة السيارات ولكن لا يمكن أن يكون مقبولة بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة .

خامساً : دراسة سياسة التحصيل :

معدل دوران المدينين = $\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط صافي المدينين وأوراق القبض بعد استبعاد م.د.م}}$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}} = \text{يوم}$$

سادساً : دراسة سياسة الدائنين :

معدل دوران الدائنين = $\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الدائنين + أوراق الدفع}}$

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

وتمثل لنا في المتوسط عدد الأيام التي تظل فيها الحسابات الدائنة المستحقة على المنشأة ، دون تحصيل قيمتها .

وبمقارنة فترة التحصيل بفترة السداد يمكن أن نتبين المركز الائتماني للشركة بالنسبة لعملائها ومورديها وماذا كانت تقوم بتحصيل ديونها في فترة تقل عن المدة التي تتمكن فيها من الوفاء بالتزاماتها للدائنين .

سابعاً : معدل دوران رأس المال العامل :

$\frac{\text{رقم المبيعات أو الأجل}}{\text{رأس المال العامل}}$

وهذا المقياس يشير إلى عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال السنة المالية أو بسرعة دوران رأس المال العامل دورة كاملة خلال مراحل الإنتاجية المختلفة .

ثامناً : نسب نتيجة النشاط :

- صافي الربح / الموارد الذاتية .
- إجمالي الربح / رأس المال .
- صافي الربح / المبيعات .
- وهي تمثل نسب الربحية .

نورد فيما يلي مقارنة لأرقام ميزانيات الشركة المعتمدة من المحاسب القانوني
في x ، g ، z (لأقرب ألف جنيه)

Z	G	x	Z	g	
رأس المال 30000	30000	30000	الأصول الثابتة 10269	7201	5946
الاحتياطيات 13645	4904	901	أصول شبه ثابتة 1898	2932	2834
أرباح مرحلة 922		700 1459	الأصول الثابتة وشبه الثابتة -	12167 -	10133 -
	44567 -	35604 -			32360 -
الموارد الذاتية					
مخصصات	12465	7282			6390
أخرى					
الموارد طويلة ومتوسطة الأجل	57032	42886	38750		
الخصوم التداولية					
بنوك 5168	1441	4588	الأصول التداولية مخزون 73847	43330	25724
موردين 3417	1028	574	بضائع 38115	13039	12577
			بالتدين		
دفعات 90572	39183	15495	مدنيون 9643	2258	2004
مقدمة من المعملاء			وعملاء		
دائنون 8450	6941	3520 24173	نقلية 2016	6708	2166
توزيعات	107607	48593			
			أصول تداولية أخرى		
حسابات 14420	10717	3513	دفعات 1955	270	24
دائنة أخرى			مقدمة		
			غطاء 26227	15118	8386
			خطابات		
			ضمان		
			حسابات 16957	10234	555
			مدينة		
			موردين -	3	3
			أرصدة		
			شاذة - 168760	90960	-
			حسابات - 1432	1103	
			مدينة		
			أخرى		
	182359	102196	66440	182359	102169

z	g	X	
44567	35604	32360	- الموارد الذاتية
57032	42886	38750	- الموارد طويلة ومتوسطة الأجل
12167	10133	8780	- صافي الأصول الثابتة وشبه الثابتة
168760	90960	56434	- الأصول المتداولة وتشمل :
111962	56369	38301	مخزون وبضاعة الطريق
9643	2258	2004	مدينون وعملاء
2016	6708	2166	نقدية
45139	25625	13963	أصول متداولة أخرى
107607	48593	24177	- الخصوم المتداولة وتشمل :
5168	1441	4588	بنوك
3417	1028	574	موردين
90572	39183	15495	دفعات مقدمة
8540	6941	3520	دائرتو توزيعات
61153	42367	32257	- رأس المال
1432	1103	1226	- أصول أخرى
17720	10717	3513	- خصوم أخرى
182359	102196	66440	- صافي الأموال المستثمرة

قائمة الدخل :

z	g	X	
86877	64210	38848	- صافي المبيعات والإيرادات
56727	45998	30160	- تكلفة المبيعات والإيرادات
30150	18212	8688	- إجمالي الربح
1725	1352	748	- م . إدارية وتمويلية

28425	16860	-	7940	- صافي ربح النشاط
2654	1426	+	2579	- إيرادات أخرى
4500	2013	-	1485	- إهلاكات ومخصصات
1770	747	-	635	- مصروفات إدارية وعمومية
248096	15526		8399	- صافي العائد
				ف.ر. 3/236

أهم نسب التحليل :

z	g	X	
%24	%35	%49	- المواد الذاتية / الأموال المستثمرة
			- صافي الأصول الثابتة وشبه الثابتة
%21	%24	%23	- الموارد طويلة ومتوسط الأجل
7.1 مرة	6.3 مرة	4.4 مرة	- معدل دوران الأموال الثابتة
%3	%1	%7	- معدل التمويل بالقروض
%12	%4	%14	- القروض / حقوق الملكية
%157	%187	%233	- الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة
		%75	- نسبة السيولة السريعة
مرة	مرة	-	- معدل دوران المخزون
40 يوم	13 يوم	18 يوم	- متوسط فترة التحصيل
%28	%24	%22	- صافي الربح / المبيعات والإيرادات
%35	%65	-	- معدل نمو المبيعات
5 مرة	6 مرة	6 مرة	- معدل دوران إجمالي الأصول
%30	%85	-	- معدل نمو صافي الربح
%14	%15	%13	- صافي الربح / الأموال المستثمرة
%56	%44	^%26	- صافي الربح / الموارد الذاتية

التعليق :

من الأرقام المعروضة يتضح الآتي :

يلاحظ زيادة الأموال المستثمرة تدريجياً أعوام المقارنة حيث زادت في عام g مبلغ 35,756 مليون جم ونسبة 54٪ وفي عام z 80,163 مليون جم ونسبة 78٪ وقد مول الجانب الأكبر من تلك الزيادة من بنود الخصوم المتداولة "دفعات مقدمة" والباقي من الموارد الذاتية والخصوم الأخرى حيث :

ف . ر . 4/376 .

* زادت الخصوم المتداولة معظمها في الدفعات المقدمة " بمبالغ 24,416 مليون جم ، 59,014 مليون جنية بنسبة 100٪ ، 121٪ في عامي g , z على التوالي .

* زادت الموارد الذاتية بمبالغ 3,244 مليون جم ، 8,963 مليون جم ونسبة 10٪ ، 25٪ وقد استخدمت معظم تلك الزيادة في جانب الأصول المتداولة والباقي في الأصول الثابتة .

* يلاحظ زيادة اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية تدريجياً في أعوام المقارنة حيث بلغت مساهمة الموارد الذاتية 49٪ ، 35٪ ، 24٪ ونظراً لطبيعة عمل الشركة للتصنيع والتوريد والتركيب والصيانة فإن المصادر الخارجية تتمثل في الدفعات المقدمة .

* معدل التمويل بالقروض يعتبر ضعيف نظراً لاعتماد الشركة على الدفعات المقدمة .

* الأصول الثابتة وشبه الثابتة مموله بالكامل من المصادر طويلة ومتوسطة الأجل .

* الشركة لديها قدره مناسبة على مواجهة التزاماتها الجارية والعاجلة حيث تبلغ نسبة التداول 233٪ ، 187٪ ، 157٪ ونسبة السيولة السريعة 75٪ ، 71٪ ، 53٪ على التوالي في أعوام المقارنة .

* يلاحظ تعاظم رقم المخزون وأهميته حيث يمثل الجانب الأكبر من الأموال المستثمرة وذلك نظراً لأنها من المعدات الكهربائية المستوردة والمحلية اللازمة للمحطات والمحولات .

* يلاحظ توازن الهيكل التمويلي للنشاط .

* يلاحظ تحقيق الشركة لأرقام نشاط متزايد سنوياً وتحقيقها لأرباح صافية ونسبة مرضية للغاية .

حل مقترح لتمارين (1)

استخدام المؤشرات في تقييم عنصر العمل :

2002	2003	
$19 = \frac{1900}{100}$	$25 = \frac{2500}{100}$	- مؤشرات إنتاجية العامل = كمية الإنتاج عدد العاملين
$0.019 = \frac{1900}{100000}$	$0.0227 = \frac{2500}{110000}$	- إنتاجية العامل أجر = كمية الإنتاج قيمة الأجور
	$(100000 - 110000)$	- نسبة الزيادة في الأجور = (أجور 2003 - إنتاج 2002)
	$\%10 =$	أجور عام 2002
$\%2.63 = \frac{50}{1900}$	100000	- نسبة الخدمات المعيبة = كمية الإنتاج الخاطئ كمية الإنتاج
	$\%2 = \frac{50}{1900}$	- نسبة الزيادة في الإنتاج = (إنتاج 2003 - إنتاج 2002)
	$31.58 = \frac{600}{1900}$	إنتاج عام 2002
	1900	التعليق : انخفاض نسبة الإنتاج المعيب من $\%2.63$ إلى $\%2$
		- زيادة كمية الإنتاج من 1900 عام 2002 إلى عام 2003 بنسبة $\%31.58$
		- زيادة الأجور بنسبة $\%10$
		ويتضح من ذلك أنه على الرغم من ثبات عدد العاملين في مستوي المقارنة إلا أن الأجور ارتفعت بنسبة $\%10$ وقبل ذلك زيادة في الإنتاج بنسبة $\%31.58$ وانخفاض في الإنتاج المعيب من $\%2.63$ إلى $\%2$ فقط .
		وكل ذلك مؤشرات في صالح الجهة الخاضعة للمراقبة كما يجب أن تتم المقارنة مع النسب المعيارية أو الجهات الأخرى لإيضاح الرؤية بشكل كامل .

- ويلاحظ من هذا التمرين التدريبي ما يلي :

- * يجب على المدرب أن يوزع التمرين على المشاركين مع شرح موجز له .
- * يراعي في إعداد التمرين قربه من الواقع العملي وصلته المباشرة بموضوع اللقاء التدريبي .
- * عند الاستماع لإجابات المشاركين يجب تجنب أي سخرية من أي مشارك .
- * توزع في النهاية الإجابة المقترحة على كل المشاركين .

كفاءة المنشأة في إدارة الأصول

المدل	العناصر	الدلالة
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	يظهر كفاءة إدارة الأصول لتعظيم دورة النشاط
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$	يظهر كفاءة استثمار الأصول الثابتة في تعظيم دورة النشاط
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	يظهر سرعة دورة النشاط
معدل استحواذ المخزون السلي	$\frac{\text{المخزون السلي}}{\text{رأس المال العامل}}$	يبين مدى امتصاص المخزون السلي لرأس المال العامل وكفاءة التسويق
معدل استحواذ الديونية الآجلة	المديونية + أوراق القبض	يبين درجة تزايد البيع الأجل وكفاءة إدارة البيع
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون السلي}}$	يبين فعالية دورة النشاط وكفاءة إدارة البيع ويفضل تقويم المبيعات بسعر التكلفة
معدل دوران المديونية	$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين وأوراق القبض}}$	يبين دوران دورة البيع الأجل
متوسط فترة التحصيل	$\frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}}$	للتعرف على ملائمة سياسة البيع الأجل وسلامة سياسة التحصيل

كفاءة مسؤولي المنشأة في تحقيق الأهداف

النسب	العناصر	الدلالة
نسبة ربحية المبيعات	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى مقدرة المبيعات على إنتاج أرباح للمنشأة
نسبة صافي ربحية المبيعات	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى ما إذا كان إجمالي الربح كافياً لتغطية المصروفات وتحقيق صافي ربح للمنشأة
نسبة المردودات	$\frac{\text{إجمالي المردودات}}{\text{إجمالي المبيعات}}$	تظهر مدى جودة المنتج وإشباعه لحاجات المستهلكين
نسبة المبيعات الآجلة	$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{صافي المبيعات}}$	تظهر تناسب نمط البيع الآجل لمنتجات المنشأة
نسبة تكلفة البضاعة المباعة	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{بعد خصم قسط الإهلاك}} \div \text{صافي المبيعات}$	تشير إلى رقابة الشركة على تكلفة الإنتاج
نسبة هامش مجمل الربح	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة بعد إضافة قسط الإهلاك}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى مدى التغير في ربحية عمليات الشركة
نسبة إجمالي المصروفات	$\frac{\text{إجمالي المصروفات الإدارية والبيعية}}{\text{صافي المبيعات}}$	توضح نسبة المصروفات للحصول على جنيه مبيعات
نسبة أرباح التشغيل	$\frac{\text{أرباح التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى كفاءة إدارة المنشأة في التشغيل
نسبة صافي الربح قبل الضرائب	$\frac{\text{صافي الربح (قبل الضرائب)}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى الأرباح الصافية لكل جنيه مبيعات قبل خصم الضريبة
نسبة صافي الربح بعد الضرائب	$\frac{\text{صافي الربح (بعد الضرائب)}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى الأرباح الصافية لكل جنيه مبيعات بعد خصم الضريبة
نسبة التوزيعات	$\frac{\text{توزيعات الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المنشأة
نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	$\frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{صافي المبيعات}}$	تشير إلى جودة مديونية عملاء المبيعات الآجلة المشكوك في تحصيلها
نسبة المصروف	$\frac{\text{أي بند من بنود المصروفات}}{\text{صافي المبيعات}}$	التعرف على تضخم أو تقلص المصروف وكفاءة ترشيد المصروفات

قدرة المنشأة على تحقيق الربح

العائد	العناصر	الدلالة
معدل ربحية التشغيل	الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب	يدل على تعاون الأجهزة الفنية والإدارية والمالية في تحقيق الربحية
العائد على المبيعات	صافي الربح بعد الضرائب	مؤشر على انخفاض أسعار البيع أو زيادة التكلفة ويدل على كفاءة التسعير وفعالية التسويق
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب حقوق الملكية	يدل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد الذاتية
العائد على الأموال المستمرة	صافي الربح + فوائد القروض حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل	يدل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المتاحة
العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح بعد الضرائب إجمالي الأصول	يوضح العائد على الاستثمار في المشروع بصرف النظر عن المصدر

قوة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها:

النسب	العناصر	الدلالة
نسبة التداول	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	تظهر إلى أي مدى يمكن تغطية المطلوبات قصيرة الأجل من خلال تسيل الأصول قصيرة الأجل
نسبة التداول	الأصول المتداولة - المخزون السلعي الخصوم المتداولة	تظهر القدرة على سداد المطلوبات قصيرة الأجل دون الاعتماد على تصريف المخزون السلعي
نسبة السيولة	التقديية + أ. ت + أ. م + المدينون الخصوم المتداولة	تظهر مدى تغطية البنود التقديية والقابلة للتحويل إلى نقدية لسداد المطلوبات قصيرة الأجل
نسبة السيولة السريعة	التقديية + أ. ت قابلة للخصم + أ. م قابلة للبيع + المدينون الخصوم المتداولة	تظهر مدى تغطية البنود التقديية والقابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة لسداد المطلوبات قصيرة الأجل

شكل 4 - النسب المالية الرئيسية

أهميتها	المعادلة وطريقة حسابها	النسبة
		أولاً: النسب التي تقيس القدرة على سداد المديونيات قصيرة الأجل
اختبار السيولة في الأجل القصير وتعتبر هذه النسبة مقياس لكفاية رأس المال العام .	<u>الأصول المتداولة</u> الالتزامات المتداولة	(1) نسبة رأس المال العامل (التداول)
اختبارات القدرة على مواجهة الطلبات الفجائية لتغطية الالتزامات باستخدام الأصول سريعة التداول وتعتبر هذه النسبة مفيدة كاختبار للسيولة السريعة عن نسبة التداول .	<u>الأصول السريعة</u> الالتزامات المتداولة	(2) نسبة السيولة السريعة (اختبار السيولة)
تشير للسيولة المتاحة بالنسبة لإجمالي الأصول وكذا توزيع الأصول المستخدمة وفقاً لسيولتها	<u>رأس المال العامل</u> إجمالي الأصول	(3) رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول
		ثانياً: النسب التي تقيس حركة الأصول المتداولة (معدل الدوران)
سرعة تحصيل العملاء وأوراق القبض . وتعتبر هذه النسبة عن فاعلية التحصيل	<u>صافي المبيعات</u> متوسط العملاء (بالصافي)	(4) أ - معدل دوران المدينين
عدد الأيام اللازمة لتحصيل متوسط العملاء	<u>365</u> معدل دوران العملاء	ب - أعمار المدينين
تشير إلى سيولة المخزون ومتوسط عدد مرات بيع المخزون خلال الفترة وتشير النسب إلى إمكانية وجود نقص أو زيادة في الحجم المطلوب من المخزون .	<u>تكلفة المبيعات</u> متوسط مخزون البضاعة	(5) معدل دوران المخزون أ - معدل دوران البضاعة (مؤسسة بيع بالتجزئة)
	<u>تكلفة المبيعات</u> متوسط مخزون الإنتاج التام	ب - معدل دوران الإنتاج التام (مؤسسة تصنيع)
		كما سبق في 5 - أ

شكل 4 - النسب المالية الرئيسية (تابع)

أهميتها	المعادلة وطريقة حسابها	النسبة
تشير لمتوسط عدد مرات استخدام مخزون المواد الخام خلال السنة	<u>تكلفة المواد الخام المستخدمة</u> متوسط مخزون المواد الخام	ج- معدل دوران المواد الخام
تشير إلى زيادة أو نقص الحجم المطلوب من المخزون	365 معدل دوران المخزون	و- عدد أيام تغطية احتياجات التصنيع من المخزون الخام
تشير إلى فاعلية متوسط رأس المال العامل المستخدم لتحقيق المبيعات	<u>إيرادات التشغيل</u> متوسط رأس المال العامل	6) معدل دوران رأس المال العامل
تشير إلى نسبة الاستثمار في كل أصل متداول إلى إجمالي الأصول المتداولة	<u>كل بند من الأصول المتداولة</u>	7) نسبة كل بند من الأصول المتداولة
		<u>ثالثاً النسب التي تقيس مركز حقوق الملكية</u>
توضح نسبة الأصول الممولة عن طريق المساهمين والتي تعكس القوة المالية وكضمان للدائنين	<u>حقوق المساهمين</u> إجمالي الأصول	8) حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول
توضح نسبة الأصول الممولة بواسطة الدائنين وتمتد إلى نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية	<u>إجمالي الالتزامات</u> إجمالي الأصول	9) نسبة المدينون
تقيس التوازن بين المصادر المقدمة من الدائنين والمصادر المقدمة من المساهمين (بما في ذلك الأرباح المرحلة)	<u>إجمالي الالتزامات</u> حقوق المساهمين	10) إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين (المديونية - إلى - نسبة حقوق الملكية)
قد توصي بزيادة أو بتخفيض الاستشارات المقدمة عن طريق المساهمين .	<u>الأصول العاملة</u> حقوق المساهمين	11) الأصول العاملة إلى حقوق المساهمين

شكل 4 - النسب المالية الرئيسية (تابع)

أهميتها	المعادلة وطريقة حسابها	النسبة
		خامسا : النسب المتعلقة بمعلومات السوق
تطبق النسبة المركبة لحساب ربحية كل سهم بواسطة المستثمرين كمرشد لتحديد ما يرغبون في دفعه لكل سهم	$\frac{\text{سعر السوق لكل سهم}}{\text{عائد السهم}}$	19) نسبة سعر الأرباح (المركبة)
تقيس نسبة الدخل الذي يتمثل في العائد الموزع	$\frac{\text{العائد الموزع للسهم}}{\text{عائد السهم}}$	20) نسبة العائد الموزع والمدفوع
تقدم تقدير مبدئي لمعدل العائد المتوقع لكل سهم من أسهم رأس المال	$\frac{\text{العائد الموزع لكل سهم عادي}}{\text{سعر السوق لكل سهم}}$	21) نسبة العائد إلى القيمة السوقية للسهم

التحليل المالي

Financial Analysis

التعريف : يقصد بالتحليل المالي " التقييم الذاتي أي تعد القوائم المالية نقداً بناءً ، وذلك لخدمة أطرافاً من داخل وخارج المنشأة كالمساهمين ، والمستثمرين ، والدائنين ، والمقرضين ، والبنوك ، وغيرهم . ويعتمد التحليل المالي على إجراء المقارنات الرأسية والأفقية بين الأرقام الواردة بالقوائم المالية ، بغرض الربط بينها ، وإيجاد علاقات أو معدلات ، أو نسب مئوية ، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات للحكم على مدى كفاءة إدارة المنشأة وسلامة عملياتها .

نسب التحليل المالي : سوف نتعرض لمجموعة من النسب الهامة مثل :

- 1- نسب السيولة .
- 2- نسب الربحية .
- 3- نسب الضمان .

تحليل القوائم المالية :

(1) قائمة الدخل ، والمركز المالي :

يستخدم التحليل المالي الرأسي في إيجاد نسبة كل مفردة من مفردات القوائم إلى إجمالي قيم هذه المفردات . حيث ينسب كل عنصر في قائمة الدخل إلى رقم المبيعات . كما ينسب كل مفردة في الأصول إلى إجمالي الأصول ، وكل مفردة في الخصوم إلى إجمالي الخصوم في قائمة المركز المالي . كذلك يستخدم التحليل المالي الأفقي لمقارنة الأرقام والنسب بين عامين متتالين لبيان الاتجاه العام .

(2) نسب صافي الربح : Net profit Ratio

صافي الربح المبيعات

1995	1996	بيان
189600	206400	صافي الربح
216000	2600000	المبيعات
%8.8	%7.9	نسبة صافي الربح

(2) نسبة مجمل الربح Gross Profit Ratio

$$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة مجمل الربح}$$

1995	1996	بيان
21600000	2600000	المبيعات
1340000	1600000	تكلفة المبيعات
820000	100000	مجمّل الربح
%38	%38.5	نسبة مجمل الربح

أولاً : نسب السهولة Liquidity :

يقصد بالسهولة قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل . فقد تفيد في سداد الالتزامات ، كما قد توصي بوجود رفاهية في المنشأة ، لكنها لا تعبر عن استئثار حقيقي .

لكنها في الأجل الطويل قد تجبر المنشأة على إشهار إفلاسها إذا عجزت عن سداد ديونها قصيرة الأجل . ومن هذه النسب :

(1) نسبة التداول : Current Ratio

تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1995	1996	بيان
800000	900000	أصول متداولة
240000	300000	خصوم متداولة
٪3.33	٪3	نسبة التداول

(2) نسبة السيولة السريعة : Quick Ratio (Acid . Test Ration)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السريعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1995	1996	بيان
340000	520000	الأصول السريعة
240000	300000	الخصوم المتداولة
٪1.42	٪1.73	نسبة السيولة السريعة

(3) نسب الأصول المتداولة : Current Assets Activity Ratio

لم تتمكن النسبتان السابقتان من الإشارة إلى البعد الزمني الذي يبين مقدار الوقت الذي تحتاجه المنشأة من لحظة اتخاذ قرار بتحويل الأصول المتداولة إلى نقدية وخاصة فيما يتعلق بحسابات القبض والمخزون السلعي .

لذلك تجيب نسب الأصول المتداولة على تساؤل يدور حول كم تحتاج المنشأة من وقت لإتمام تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النسبتان .

التاليتان :

- 1- معدل دوران حسابات القبض .
- 2- معدل دوران المخزون السلعي .

(1) معدل دوران حسابات القبض Accounts Recfievable Turnorer

$$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات القبض}} =$$

ويقصد بحسابات القبض أوراق القبض ، والمدنين ، أي الذمم المدينة ، ويحتسب متوسط حسابات القبض كما يلي :

$$\frac{\text{رصيد أول المدة} + \text{رصيد آخر المدة}}{2}$$

وقد يحتسب المتوسط بطرق شتى وفقاً لمدى توافر البيانات . فإذا كانت مبيعات المنشأة 1996 كلها آجلة ، وكانت أرصدة حسابات القبض أول وآخر المدة 240000 ، 360000 على التوالي :

$$\text{معد دوران حسابات القبض} = \frac{260000}{2 / (360000 + 240000)} = 8.7 \text{ مرة}$$

أي يقيس مدى قدرة المنشأة على تحصيل حسابات القبض بسرعة .

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{رصيد آخر المدة لحسابات القبض}}{\text{المتوسط اليومي للمبيعات الآجلة}}$$

المتوسط اليومي للمبيعات = $2600000 / 365$ يوم = 7123.3 جنيه / يومياً .

متوسط فترة التحصيل = $712.3 / 1360000$ = 51 يوم

1995	1996	بيان
2160000	2600000	المبيعات الآجلة
2400000	360000	حسابات القبض
9 مرة	7.22 مرة	معدل الدوران
41 يوم	51 يوم	متوسط فترة التحصيل

(2) معدل دوران المخزون السلعي : Inventory Turnover

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{تكاليف الاستثمار في المخزون}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

$$\text{ويحتسب متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{رصيد أول المدة} + \text{رصيد آخر المدة}}{2}$$

$$\text{معدل دوران المخزون لعام 1996} = \frac{1.600000}{2 / (380000 + 460000)} = 3.81 \text{ مرة}$$

$$\text{متوسط فترة البيع} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{رصيد المخزون آخر المدة}}{\text{المتوسط اليومي لتكلفة بضاعة مبيعة}}$$

$$\text{المتوسط اليومي} = 160000 / 365 \text{ يوم}$$

$$= 4383.56 \text{ جنيه}$$

$$\text{متوسط فترة البيع} = 4383.56 / 380000 =$$

$$= 87 \text{ يوم تقريباً}$$

1995	1996	بيان
134000	1600000	تكلفة بضاعة مبيعة
460000	380000	متوسط مخزون إنتاج تام
2.9 مرة	4.2 مرة	معدل دوران المخزون
126 يوم	87 يوم	متوسط فترة البيع
820000	100000	مجمّل الربح
282759 جنيه	238095 جنيه	نسبة مجمّل الربح لكل مرة دوران

ثانياً : نسب الربحية Profitability Ratio

(1) نسبة مجمل الربح أو صافي الربح .

(2) العائد على الاستثمار : Return on Investment (ROI)

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \text{العائد على الاستثمار}$$

ويقصد بمعدل العائد على الاستثمار ، معدل دوران رأس المال المستثمر ، ونسبة صافي الربح ، ويحتسب معدل دوران رأس المال .

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

ويمكن تحليل معدل العائد على الاستثمار بشكل أكثر عمقاً .. فضلاً عن تقديمها معلومات إضافية لا تقدمها النسبة السابقة وهما :

1- العائد على الأصول .

2- العائد على حقوق الملكية .

1995	1996	بيان
189600	206400	صافي الربح
2160000	2600000	صافي المبيعات
8.8%	7.9%	نسبة صافي الربح
1140000	1140000	رأس المال المستثمر
1.96 مرة	2.8 مرة	معدل دوران رأس المال
16.6%	18%	العائد على الاستثمار

(أ) العائد على الأصول : Return On Assets

يقيس مدى كفاءة التشغيل

$$\frac{\text{صافي الربح} + \text{الفوائد}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

$$\frac{\text{رصيد أول المدة} + \text{رصيد آخر المدة}}{2} = \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

تم تعديل البسط حتى نصل إلى صافي الربح قبل خصم الفوائد ، لأننا بصدد تحديد كيف تريح المنشأة من استخدام أصولها ، بغض النظر عن كيفية تمويل هذه الأصول .

$$\% 10.3 = \frac{96000 + 206400}{2 / (3100000 + 2760000)} = \text{العائد على الأصول}$$

(ب) العائد على حقوق الملكية : Return On Equity

يقيس العائد على استثمارات هذه الأصول

$$\frac{\text{صافي الربح} - \text{حصص الأرباح الموزعة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال أول المدة} + \text{آخر المدة}}{2} = \text{متوسط حقوق الملكية}$$

مع ملاحظة استبعاد رأس مال الأسهم الممتازة من إجمالي حقوق الملكية للتوصل إلى حقوق الملكية العادية فقط .

$$1570000 = \frac{160000 + 1540000}{2} = \text{متوسط حقوق الملكية}$$

$$\% 13 = \frac{2064000}{1570} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

وهكذا يتضح أن العائد على حقوق الملكية > العائد على الأصول فإذا كانت المنشأة لا تمول أصولها من مصادر خارجية فسوف يتساوى العائدان .

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الفوائد}} = \text{معدل تغطية الفوائد}$$

أي عدد المرات التي يمكن لصافي الربح أن يغطي الفوائد المدفوعة .

1995	1966	بيان
189600	206400	صافي الربح
84000	96000	الفوائد
2.26 مرة	2.15 مرة	معدل تغطية الفوائد

الرافعة المالية Leverage فعند قيام المنشأة بالاعتماد على الديون سواء من داخل المنشأة (رأس مال الأسهم الممتازة) أو من خارجها (الديون القصيرة والطويلة الأجل) ، واستثمار تلك الديون في أصول المنشأة . وتؤدي إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية . تسمى هذه العملية بمدى قدرة المنشأة على بسط نفوذها على هذه الديون (الرابعة) لأنها تتضمن قدر من المخاطر المحسوبة للحصول على عوائد أكثر .

مثال : تحتاج المنشأة إلى إجمالي أصول مليون جنيه

لكي تدر أرباحاً قدرها 180,000 جنيه

وذلك قبل احتساب الفوائد ، وضرائب الدخل بمعدل 40٪

وكان متاحاً لها لاتخاذ قرار الاستثمار 3 بدائل هي :

1- استخدام رأس المال للأسهم العادية فقط .

2- استخدام ما يعادل 400000 رأس مال الأسهم العادية .

600000 ديون بمعدل فائدة 7٪ سنوياً (42000 جنيه)

3- استخدام 400000 رأس مال أسهم عادية .

600000 رأس مال أسهم ممتازة بمعدل 8٪ أرباح موزعة

480000 جنيه

والمطلوب 1- تحديد معدل العائد على حقوق الملكية .

2- تحديد أي من الخطط البديلة تحقق أفضل استثمار .

ويتضح من ذلك :

أن البديل الثاني هو أفضل البدائل لأنه يحقق أكبر عائد على حقوق الملكية رغم أن

البديل الأول يحقق أكبر دخل ناتج عن رأس مال الأسهم العادية فقط .

بيان	رأس مال عادي	رأس مال عادي + ديون	رأس مال عادي + رأس مال ممتاز
الدخل قبل الفوائد والضرائب	180000	180000	180000
- الفوائد 7%	-	42000	-
الدخل قبل الضرائب	180000	138000	18000
- الضرائب 40%	72000	55200	72000
صافي الدخل	10800	82800	108000
حصص أرباح موزعة 8%	-	-	48000
الدخل الناتج من رأسمال عادي فقط	108000	82800	60000
حقوق الملكية	1000000	400000	400000
العائد على حقوق الملكية	10.8%	20.7%	15%

ثالثاً : نسب الضمان :

تعبر عن مدى قدرة المنشأة على الإيفاد بديونها في تواريخ استحقاقها ، أي تشير إلى درجة الأمان في الأمد الطويل . ومن أهم هذه النسب :

1- نسبة الديون

2- نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون

(1) نسبة الديون : Debt Ratio

تقيس نسبة الديون في الهيكل التمويلي للمنشأة وتسمى أحيانا نسبة الديون للأصول . وترى بعض المحللين نسبتها إلى حقوق الملكية بدلاً من إجمالي الأصول أو إلى إجمالي الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بالأجل الطويل .

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}} = \text{أو}$$

أي : زيادة في 1996 عن 1995 لارتفاع نسبة الديون

(1) نسبة الديون للأصول - نسبة الديون لحقوق الملكية :

1995	1996	بيان
1220000	1500000	إجمالي الديون
2760000	3100000	إجمالي الديون
٪44.2	٪48.4	نسبة الديون

(نسبة الديون / إجمالي الأصول) + نسبة الديون / حقوق الملكية = 1 صحيح

(2) نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون Cash flow to T. Debt

يقصد بالتدفق النقدي صافي الدخل قبل استبعاد الاستهلاك السنوي ، والانخفاض

والنفاد في الأصول .

ويقصد بإجمالي الديون إجمالي الالتزامات فضلاً عن رأس مال الأسهم الممتازة.

نسبة التدفق النقدي :

صافي الدخل + استهلاك + انخفاض + نفاد

إجمالي الديون + رأس مال الأسهم الممتازة

1995	1996	بيان
189600	206400	صافي الربح
150000	180000	+ استهلاك
—	—	
339600	386400	التدفق النقدي
1220000	1500000	إجمالي الديون
٪27.8	٪25.8	نسبة تدفق نقدي